

الدرس الواحد والستون

نظر الاستاذ:

بالنسبة إلى ما ذكره السيد الخوئي من إرتكاز المتشريعة أو مذاق الشرع فاننا بمراجعة جميع أبواب الأصول لا نجد في مقام الاستدلال سوى القرآن والسنة والسيرة العقلانية أو سيرة المتشريعة ولم يقل الفقهاء أن إرتكاز المتشريعة أو مذاق الشرع هو أحد الحجج، وعندما نراجع كتب الفقهاء كالمبسوط أو التذكرة لا نجد مثل هذا الاصطلاح، ولكن ورد هذا الاصطلاح في الشرايع بشكل محدود جداً ثم توسع صاحب الجواهر في استعماله حيث أورده في 15 - 16 مورداً في الجواهر، مثلاً ج 15 - 196 في الكلام عن وجوب شيء معين وأنه ينسجم مع مذاق الشارع.

وفي ج 23، ص 222 استفاد الحرمة من مذاق الشارع وقال: إلى غير ذلك مما هو منكر في مذاق الشارع.

وفي ج 30، ص 195 قال: ولا ينبغي لمن رزقه الله معرفة مذاق الشرع أن يحتمل ذلك فضلاً أن يكون فتوى.

وفي ج 32، ص 6 في مسألة إرث الزوج والزوجة في العقد المنقطع فيما لو شرطاً ذلك حيث ذهب إلى بطلان الشرط وقال: إنه بعيد عن مذاق الشارع.

وفي ج 40، ص 287 في من كانت دعواه عيناً في يد إنسان فله انتزاعها ولو قهراً ما لم يستوجب فتنة، فلو استوجب تلف نفس حرم وهذا ما استفاد من مذاق الشارع.

صفحه 184

ملاحظات:

1 □ إن السيد الخوئي ذكر إرتكاز المتشريعة ومذاق الشرع مقترنين في حين أنهما أمران مختلفان، فالأولى تعود إلى سيرة المتشريعة بالشرائط المذكورة لحجيتها من قبيل إتصالها بزمان المعصوم وغير ذلك.

2 □ الظاهر من كلمات العلماء أن إرتكاز المتشريعة ليس هو سيرة المتشريعة، فالأول يراد به ما ثبت في أذهان المتشريعة وإن لم يقترن بالعمل والممارسة، وعلى أية حال فإن كان المقصود إنهما شيء واحد فلا بد من البحث في أنه هل قامت سيرة المتشريعة على أن يكون مرجع التقليد عادلاً شيعياً؟ وحينئذ نواجه هذا الإشكال في صورة قبول هذا الوجه وهو أن المرجعية لم تكن بهذه الصورة في زمن المعصومين، ولهذا لا يمكن القول بأن سيرة المتشريعة قائمة على ذلك، وإن كان المقصود أنهما شيئان مختلفان حيث يقال مثلاً في باب القضاء بأن إرتكاز المتشريعة أن القاضي لا يجوز أن يكون امرأة، وهنا نواجه هذا الإشكال وهو ما هو الدليل على حجية مثل هذا الإرتكاز؟ فلعل ذلك ناشيء من التعصب مثلاً.

3 □ قلنا أنّ إرتكاز المتشريعة يختلف عن مذاق الشرع وإن قرنهما السيد الخوئي في كلامه، وهنا نتساءل أنّه هل يمكن للفقهاء أن يستند على مذاق الشرع في مقام الاستدلال؟

الذي يتّضح من كلمات صاحب الجواهر أنّ الفقيه لابدّ أن يكون له علم بهذا المذاق الشرعي لكي يمكنه الاستدلال به ولا ينفع مجرد الاحتمال، ومع العلم به تكون حجّيته من باب حجية القطع الذاتية، مثلاً لو واجه الفقيه مسألة العيوب الجديدة في المرأة كالإيدز، فهل يمكن فسخ النكاح على أساس هذه العيوب أو يقتصر على المذكور في الروايات؟ فلو علم الفقيه من خلال مذاق الشرع جواز الفسخ في العيوب الجديدة جاز له الفتوى به، وإلا فلا، وهذا العلم بمذاق الشرع يحصل عليه الفقيه من خلال الممارسة والتمرس في الفقه، ولكن يبقى أنّ هذا الدليل حجّة على الفقيه نفسه ولا يكون حجّة على المقلّدين.

صفحة 185

4 □ هنا قد يتساءل: كيف يمكن معرفة عدم جواز أن يكون مرجع التقليد سنياً من مذاق الشرع؟ وهذه المسألة يمكن قبولها بالنسبة إلى العدالة وأن لا يكون مرجع التقليد فاسقاً، ولكن لزوم أن يكون شيعياً فلا يستفاد من مذاق الشرع.

5 □ رأينا أنّ السيد الخوئي استدل بالأولوية في المقام أنّ العدالة معتبرة في إمامة الجماعة فهي معتبرة في مرجع التقليد بطريق أولى لأنّ منصب إمام الجماعة أقل شأنًا من المرجعية، وهنا قد يقال بأنّه على هذا الأساس يجب أن يكون راوي الحديث عادلاً أيضاً والحال أنّه يكفي فيه الوثوق.

وأجاب سماحة الوالد عن هذا الإشكال في «تفصيل الشريعة»⁽¹⁾ حيث ذهب إلى تأييد كلام السيد الخوئي في الأولوية وأنّ هذا الإشكال إنّما هو قياس المرجع على الراوي وإمام الجماعة وهذا القياس باطل لأنّه قياس مع الفارق، لأنّ مهمّة الراوي هي حكاية الخبر، وأمّا المرجعية فتهم باستنباط الحكم الإلهي من هذه الروايات والأخبار ولا بدّ فيها من توفر العدالة.

إشكال الاستاذ: هنا يرد إشكال آخر على الأولوية المذكورة، وهو أنّ صلاة الجماعة أمر تعبدي محض ولا إشكال في أن يقرر الشارع شرطية العدالة في إمام الجماعة، وأمّا في استنباط المجتهد للحكم الشرعي من الرواية والأخذ بقوله فهو ليس من باب الأمور التعبدية، والنتيجة أنّ هذه الأولوية محل تأمل.